ورقة عمل حول

دور المرأة في التنمية

"تجربة مملكة البحرين"

للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD XIII"

تحت عنوان "العولمة المتمركزة على التنمية: نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة"

الدوحة – قطر 21 – 26 أبريل 2012م

محمد حسن باقر رضي

عضو مجلس الشورى البحريني

إعداد:

علي عبدالله العرادي

الباحث القانوني

إدارة شؤون اللجان والبحوث – قسم البحوث والدراسات

9 أبريل 2012

ورقة عمل حول

دور المرأة في التنمية "تجربة مملكة البحرين"

مقدمة:

تعتبر التنمية الشاملة والمستدامة مطلباً أساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات، لذلك نالت حظاً من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، وأصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة وفقاً للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، ومن اللازم أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل. وأكثر من ذلك فقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها.

ويأتي هذا الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع من قاعدة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات، وأن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية.

ومن هذا المنطلق كانت المشاركة الجادة والدؤوبة للمرأة البحرينية في العملية التنموية بجميع جوانبها، وهي المشاركة التي تتوجت بفضل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك بإعطاء المرأة البحرينية كافة حقوقها السياسية والاجتماعية.

وحول هذا الشأن نتناول في ورقتنا هذه تجربة مملكة البحرين في مجال تفعيل دور المرأة في التنمية وفقاً للمحاور الآتية.

أولاً: في تعريف التنمية والعوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة فيها:

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

ولما كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع، وتعتبر المرأة جزءاً من هذا الكل، ويتركز على مساهمتها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه المساهمة وحجمها، لذلك فإن دور المرأة في التنمية ينبغي أن لا ينحصر في مجال واحد من مجالات التنمية بل يتعداها إلى جميع المجالات ومنها دورها في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وتلعب العديد من العوامل في حجم مشاركة المرأة في جوانب التنمية المختلفة، وترتبط هذه العوامل بعدة أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد، ويمكن ذكر أبرز العوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة في التنمية في العوامل الآتية:

1- البيئة التشريعية والاستراتيجيات الوطنية:

تعتبر التشريعات والخطط والاستراتيجيات الوطنية الأدوات التي يتم العمل بواسطتها لتحقيق الأهداف التنموية. لذلك فإنه ينبغي لتفعيل دور المرأة في التنمية وزيادة مشاركتها فيها إصدار التشريعات ووضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تمكن المرأة وتمنحها القدرة على ممارسة أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كحق المرأة في الانتخاب والترشيح، والحق في الانضمام إلى الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وإتاحة الفرصة أمام المرأة بأن تتقلد المناصب القيادية في المؤسسات الرسمية والأهلية.

2- العادات والتقاليد المجتمعية:

تمثل العادات والتقاليد والنظرة السلبية اتجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في التنمية، حيث اقتصر النظر إلى دور المرأة في المنزل إلى حرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة، ومنها ممارسة العمل والمشاركة في الشؤون السياسية

والاجتماعية، وهو الأمر الذي ينبغي معه تغيير هذه العادات والنظرة السلبية المشوهة للمرأة من خلال بيان أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية بجنب الرجل، وذلك بعقد المؤتمرات وورش العمل وإصدار المطبوعات واستخدام وسائل الإعلام المؤثرة.

3- مستوى التعليم والتدريب:

يسهم التعليم في تغيير أوضاع المرأة بشكل عام، ويضمن لها مستقبل أفضل، كما ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، كما أنه يرفع من نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

4- مدى مراعاة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص:

حيث لا يمكن تفعيل دور المرأة في التنمية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة دون إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، الأمر الذي يتطلب أن تراعي التشريعات الوطنية مبدأ المساواة، وأن تنتشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع، بحيث تتوافق الممارسة العملية مع هذا المبدأ.

ثانياً: دور المجلس الأعلى للمرأة في النهوض بالمرأة البحرينية:

من المنجزات الحضارية التي تصب في صالح دعم وتعزيز دور المرأة البحرينية في التنمية ومختلف مناحي الحياة، إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، في الثاني والعشرين من أغسطس2001 بموجب الأمر الأميري رقم (44) لسنة 2001.

حيث يتبع هذا المجلس صاحب الجلالة الملك المفدى، وترأسه قرينة جلالته صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة. وللمجلس شخصيته الاعتبارية، ويعتبر المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشئون المرأة.

ويركز المجلس على تحقيق عدة أهداف، من بينها اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكين المرأة من أداء

دورها في الحياة العامة، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها، ووضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها في كافة المجالات.

هذا وقد أعد المجلس الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، والتي تم اعتمادها من قبل جلالة الملك في مارس 2005م، ودخلت من ثم هذه الاستراتيجية ضمن برنامج عمل الحكومة. كذلك وقد أعد المجلس النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في التنمية، ومن أدوات تحقيق هذا النموذج وضع الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، وإنشاء وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية، وذلك كله من أجل تعزيز دور المرأة البحرينية في مختلف مناحي الحياة التنموية.

ويعتبر برنامج التمكين السياسي للمرأة الذي تبناه المجلس الأعلى للمرأة أحد أبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، ويعمل هذا البرنامج في تمكين المرأة لأداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة، ودعم مشاركتها السياسية، وتهيئتها للترشح للمجالس البلدية ومجلس النواب، من خلال رفع قدراتها وتقديم الدعم لها.

هذا وقد تم تحديد يوم الأول من ديسمبر من كل عام يوماً للاحتفاء بالمرأة البحرينية، وإبراز دورها وانجازاتها المتنوعة في مختلف المجالات، وذلك تحت شعار "قرأت .. تعلمت.. شاركت".

ثالثاً: دور المرأة البحرينية في التنمية السياسية:

(1) المرأة البحرينية في السلطة التنفيذية ومواقع صنع القرار:

تبوأت المرأة البحرينية الكثير من المناصب القيادية التي تعكس قدرتها وكفاءتها في تولي جميع المواقع في القطاعين العام والخاص. فقد تم تعيين المحامية لولوة العوضي أميناً عاماً للمجلس الأعلى للمرأة كأول امرأة بحرينية وخليجية بدرجة وزير في عام 2001م، وتوالت بعدها التعيينات الوزارية للمرأة، فقد تم تعيين الدكتورة ندى حفاظ وزيرة

للصحة في عام 2004م، لتصبح أول امرأة تتقلد منصباً وزارياً في البحرين، وأول وزيرة للصحة في الخليج والدول العربية، وتواصلاً مع هذا النهج تم تعيين الدكتورة فاطمة البلوشي وزيرة للتنمية الاجتماعية في عام 2005م، كذلك وقد تم تعيين الشيخة مي بنت محمد آل خليفة وزيرة للثقافة والإعلام في عام 2008م.

كذلك وقد وصلت المرأة البحرينية إلى منصب وكيل وزارة، ومناصب دبلوماسية كسفيرة لمملكة البحرين، وغيرها من المناصب القيادية في الوزارات والهيئات، كذلك وقد وصلت المرأة البحرينية إلى مناصب قيادية على مستوى المنظمات الدولية، ومنها ترأس الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2006م، لتصبح أول عربية ومسلمة وثالث امرأة تشغل هذا المنصب الدولي الرفيع.

(2) المرأة البحرينية في السلطتين التشريعية والقضائية:

كانت من أُولى خطوات المشروع الإصلاحي التي تصب في صالح تفعيل دور المرأة في الحياة العامة، مشاركتها في اللجنة العليا لإعداد ميثاق العمل الوطني، حيث شاركت (6) نساء يمثلن قطاعات مختلفة في صياغة مشروع الميثاق، بالإضافة إلى مشاركة المرأة في لجنة تفعيل مبادئ هذا الميثاق.

هذا وقد أُعطيت المرأة البحرينية حقوقها السياسية في الترشح والانتخاب، وكـــان أول هذه الحقوق مشاركتها في الاستفتاء العام على مشروع ميثاق العمل الوطني، وقد شكلت النساء نسبة 49% من الكتلة الانتخابية. ثم مشاركة المرأة ترشحاً وانتخاباً في الانتخابـــات البلديـــة والنيابية في الفصلين التشريعيين الأول والثاني والثالث.

ولم تتوقف مشاركة المرأة السياسية عند هذا الحد، حيث عُينت (6) سيدات في مجلس الشورى في الفصل التشريعي الأول ضمن عدد أعضاء المجلس الأربعين. أما الفصل التشريعي الثاني فقد شهد وصول أول امرأة إلى مجلس النواب، وقد عُينت في مجلس الشورى في الفصل الثاني (10) سيدات، أما بالنسبة للفصل التشريعي الثالث فقد تم تعيين (11) سيدة في مجلس الشورى، ووصلت (4) نساء لمجلس النواب في انتخابات عام 2010م والانتخابات التكميلية.

أما على مستوى السلطة القضائية فقد تم تعيين (3) نساء بمنصب وكيل نيابة في عام 2002م، وكذلك فقد تم العديد من النساء في منصات القضاء، وقد أصبحت المرأة قاضية أيضاً في المحكمة الدستورية في عام 2007م.

(3) المرأة البحرينية في الجمعيات السياسية:

لم يقتصر دور المرأة في الحياة السياسية على شغل المناصب التنفيذية والقضائية والتشريعية، أو على مشاركتها في الفعاليات الانتخابية انتخاباً وترشحاً، وإنما قد شاركت المرأة في الجمعيات السياسية، حيث تقدر النسبة التقريبية لرئيسات الجمعيات السياسية بنحو 5%، كذلك وتعتبر نسب العضوية النسائية في هذه الجمعيات نسب جيدة، حيث تشغل النساء في جمعية الفكر الوطني الحر نسبة 54%، ونسبة 38% في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ونسبة 35% في جمعية التجمع الوطني الدستوري، ونسبة 35% في جمعية المنبر الوطني الإسلامي.

رابعاً: دور المرأة البحرينية في التنمية الإقتصادية:

اتخذت مملكة البحرين العديد من التدابير لدعم المرأة في سوق العمل، حيث تم استحداث عدد من السياسات والأنظمة والاستراتيجيات وتعديل مجموعة من القوانين بما يصب في مصلحة المرأة البحرينية، ومنها تدشين الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى عام 2030م، وإصدار مرسوم بقانون الخدمة المدنية بما يكفل مزيد من الحقوق للمرأة العاملة، واعتماد الخطة الوطنية بشأن سوق العمل، وتطبيق نظام التأمين ضد التعطل الذي استفادت من تطبيقه شريحة كبيرة من النساء إلى جانب تأسيس صندوق تنمية الموارد البشرية.

هذا بالإضافة إلى العديد من المبادرات والمشاريع الداعمة للمرأة ومنها، تدشين جائزة الشيخة "سبيكة" للجهات الحكومية والخاصة في مجال دعم وتمكين المرأة، ومشروع إصلاح سوق العمل والذي يتم تنفيذه حالياً بما يجعل المواطن البحرين خيارا مطلوبا في سوق العمل، هذا بالإضافة إلى التسهيلات التي يقدمها عدد من البنوك في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء، ولعل أحدث هذه الإنجازات تدشين بنك الإبداع الذي يهدف

إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر لذوي الدخل المحدود بالبحرين بما يصب في دعم المرأة وتمكينها اقتصاديا.

هذا وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة المرأة من إجمالي القوى العاملة في قطاع الخدمة المدنية بلغت 46% في عام 2008، كما ارتفعت نسبة المرأة في القطاع الخاص إلى 27.9% في عام 2008م. هذا ولا يظهر سلم الأجور في قطاع الخدمة المدنية أي تفاوت في الأجور بين الجنسين عند أدائهما في وظيفة مماثلة.

وأخذت المرأة تنخرط في مجالات عمل جديدة لم تكن تشارك فيها من قبل مثل الشرطة وقيادة سيارات الأجرة وتدريب السياقة وصياغة المجوهرات، وقد عززت المرأة من دورها الاقتصادي من خلال أداء دورها كسيدة أعمال سواء في الصناعات التحويلية أو الفنادق أو المطاعم أو الأنشطة والخدمات العقارية والتجارية الأخرى.

خامساً: دور المرأة البحرينية في التنمية الاجتماعية:

لاقت المرأة البحرينية الكثير من الاهتمام في مجال التعليم والصحة مما ساهم في الارتقاء بمشاركاتها الاجتماعية، حيث بدأت مسيرة تعليم الإناث في البحرين منذ وقت مبكر وتحديداً في عام 1928م، وتشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية وحتى الجامعية، مما عزز من حضور المرأة المبكر في مختلف مجالات الحياة.

كذلك وقد كان هناك اهتماماً بدعم المرأة البحرينية في المجال الرياضي مما أهلها للمشاركة في مختلف أنواع الرياضات ومنها الفروسية وسباق الخيل والتايكوندو وألعاب القوى والتنس الأرضي والبولنج وكرة القدم النسائية ورياضة المعاقين.

وعلى مستوى دور المرأة البحرينية في المشاركة في الجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني، ففي عام 1955م تم إشهار أول جمعية نسائية في الخليج العربي، وهي جمعية نهضة فتاة البحرين، تلتها جمعية رعاية الأمومة والطفولة في العام 1960م، وتوالت بعد ذلك إنشاء جمعية أوال النسائية في عام 1970م، ثم جمعية النساء الدولية عام 1974م. كما شاركت المرأة البحرينية بشكل فعال في الجمعيات المهنية التي أنشئت في الثمانينيات

ومنها جمعية الاجتماعيين، جمعية الأطباء، جمعية المهندسين، جمعية المحامين البحرينية، وغيرها من جمعيات النفع العام والجمعيات المهنية.

هذا وقد تم إشهار الاتحاد النسائي البحريني في عام 2006م، والذي يعد الجهة المعنية بتمثيل الجمعيات النسائية المنضوية تحته في مجالات العمل الأهلي.

خاتمة:

نخلُص في هذه الورقة إلى أن تعزيز دور المرأة في التنمية لا يتحقق إلا بتظافر الجهود الرسمية والأهلية في إعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقاتها في مختلف المجالات، مما يؤهلها لأن تكون شريكاً رئيسياً في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، وهو الأمر الذي أثبتته المرأة في مملكة البحرين، حيث كانت بصماتها واضحة في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولاشك أن دور المرأة البحرينية وانجازاتها لن تنهض إلا بتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على إدماج احتياجاتها في مسار التنمية، مما يستلزم إصدار التشريعات الوطنية التي تضمن تحقيق هذه المبادئ، وإعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تساهم في تعزيز دور المرأة البحرينية.

المصادر المستخدمة في إعداد الورقة:

- المرأة البحرينية في عهد حمد – طبعة 2010 – إصدارات المجلس الأعلى للمرأة.
- تقرير حول المسيرة الإصلاحية والديمقراطية في مملكة البحرين – إعداد علي عبدالله العرادي الباحث القانوني بمجلس الشورى.
- دراسة حول تمكين المرأة الخليجية.. بين تحديات مجتمعية ورؤى مستقبلية – موقع المجلس الأعلى للمرأة.
- التقرير الوطني 2009 – بيجين.
- الموقع الإلكتروني للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.